

فهرس الموضوعات

قدمة الطبعة الجديدة	1.0
ِجمة موجزة للمؤلِّف	تر
ن البحوث المقارنة للمؤلف ٩	م
قدمة المؤلف	4
لا حجة على قصر الاجتهاد بالرأي على ما لا نص فيه بحديث معاذ ﷺ	
الاجتهاد بالرأي لا يكون في القطعيات	
صلة الاجتهاد بالرأي بمفهوم العدل في الإسلام	
العدل في الإسلام يرسم طريقه النص بما يتبدى فيه من مراد الشارع ومقصده منه	
ـ سبدأ العدل في الإسلام مطلق:	
المناهج الأصولية مشتقة من خصائص اللغة ومقاصد التشريع٣٠	
باب الاول: الاجتهاد بالرأي في نطاق النصوص٣٧	ال
الفصل الأول: منهج الأصوليين في استنباط الأحكام من النصوص الواضحة٣٩	
تفسير قوة الوضوح	
مراتب اللفظ من حيث قوة الوضوح أربعة	
منشأ تقسيم الأصوليين للفظ الواضح الدلالة على معناه من ذات الصيغة	
المبحث الأول: الظاهر	
حكم الظاهر	
الاجتهاد بالرأي في الظاهر	
مثال تأويل الظاهر في القانون: ٩٩	
مثال تأويل الظاهر في القرآن الكريم	
المبحث الثاني: النصه	
حكم النص: ٢٥	
الوفق والفرق بين الظاهر والنص:	

00	المبحث الثالث: المفسّر
٠٠	النوع الثاني من المفسر:
09	حكم المفسّر
	المبحث الرابع: المحكم
<i>*</i> 1	مثال ذلكمثال
٠,٠	المحكم لغيره
٦٣	حكم المحكم لذاته
πε	مثال لتعارض المفشر مع المحكم:
له الأحكام من النصوص غير الواضحة ٥٥	لفصل الثاني: منهج الأصوليين في استنبا
٦٧	المبحث الأول: الخَفتي
لناشئ عن استعمال الحق هل هو مجاوزة لحدود الحق أو	تكييفٍ فقهاء المسلمين للضرر الفاحش ا
٧٠	
٧٨	
V9	-
	٢- الإشكال في الأسلوب:
ظاهري بين النصوص	٣ـ الإشكال الناشئ عن التعارض الد
97	حكم المشكل:
٩٣	المبحث الثالث: المجْمَل
٩٣	الفرق بين المجمل والمشكل
90	أنواع المجمل قبل البيان
الشريعة والقانون	منشأ هذا النوع الأخير من الإجمال في
٤٧	كل علم يقوم على اصطلاحات خاص
ية:	ظاهرة الإجمال في الشريعة الإسلاه
3 A	الإجمال في علم الأصول ذاته:
19	الإجمال في التشريع الوضعي
لإسلامية	مصادر تفسير المجمل في الشريعة ا
الاجتهاد	المصدر المكمل لتفسير المجمل هو
1•1	مصادر التفسير في القانون
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	التفسير الضيق في القانون الجنائي
	التفسير والتأويل والتعليل في القائد ر

1.0	المجمل بعد تفسيره نوعان:
1.0	أولاًـ المجمل المفسر:
1.0	ثانياً _المجمل المؤول:
1 • A	نطاق الاجتهاد بالرأي في هذا النوع من المجمل المؤول
111	تعليل الحنفية لحديث الربا
111	تقدير اجتهاد الحنفية بالرأي في الحديث:
117	- الربا المحرّم في القرآن الكريم مفسّر
118	مثال التفسير في القانون:
17*	الفرق بين تفسير المجمل وتعليله
17+	منشأ تقسيم المجمل بعد البيان إلى مفسر ومؤول
171	حكم المجمل
177	المبحث الرابع: المتَشابه
١٣٤	تعريف المتشابه أصوليًّا
170	منشأ الخلاف في تأويل المتشابه
\ Y Y	أمثلة من المتشابه الوارد في نصوص القرآن الكريم
١٩٧	تأويل المتشابه من قبل الراسخين في العلم
نه عام	الراغب الأصفهاني والأصل الذي أصله في التأويل بوج
ٔصفهاني	التأويل الاعتقادي ومنشأ الاختلاف فيه عند الراغب الأ
179	حكم المتشابه
۳۰	۱ ـ الظاهر:
٣٢	۲ـ النص
٣٢	مقارنة بين منهجي الحنفية والجمهور في هذا التقسيم .
	ثانياً ـ اللفظ من حيث خفاء دلالته عند الجمهور
٣٤	مجمل ومتشابه
٣٧	المبحث الخامس: التأويل
٤٠	حقيقة التأويل وتطوره
٤٠	التأويل لا يعتمد على منطق اللغة وحده
	أولاً: حقيقة التأويل في عهد الصحابة
٤١	تأويل عمر بن الخطاب للآية الكريمة
عن الرسول ﷺ ساناً لتشريع: ٤٧	التأويل في عهد الصحابة تناول الأعمال التي صدرت

١٤٨	ثانياً : حقيقة التأويل في عهد التابعين
١٤٨	مسألة التسعير الجبري لأثمان المبيعات
1 £ 9	موقف الإمام الشوكاني
189	رأينا في هذا ألاجتهاد:
10	موقف التابعين سن الحديث وتأويله
	ثالثاً: خصائص التأويل عند الصحابة والتابعين
107	رابعاً: حقيقة التأويل عند الأصوليين القدامي والمحدثين
١٥٨,	خامساً: تعريفنا للتأويل
١٥٨	تحليل التعريف:
17•	سادساً: مجال التأويل
17	يتحدد مجال التأويل الأصولي بما دون «القطعيات»
٠,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	سابعاً: أدلة التأويل
ن ظنیًا	لا يشترط في دليل التأويل أن يكون قطعيًّا ، بل يكفي أن يكور
١٦٥	بيان كون التأويل تصرفاً في المعاني دون الألفاظ بدليل:
	ثامناً: أساس التأويل
٠٨٢	تاسعاً: شروط التأويل
١٧١	التأويل الذي يعتمد على دليل من حكمة التشريع
١٧٤	التأويل الذي يعتمد على دليل هو مصلحة
١٧٨	التخصيص للحل العام بالمصلحة:
147	التأويل الذي يعتمد على العقل ومنطق الأشياء
λδ.,	عاشراً: التأويل البعيد
AV	الحادي عشر: التأويل في القانون
۸۹	المبحث السادس: التفسير
	التفسير بالمعنى الأصولي
97	مآل النطبيق أصلٌ من أصول النظام الشرعي العام
العامة ١٩٦.	أثر مفهوم الصالح المشترك في الشريعة على مفهوم الحريات
	مقارنة بين النظام الشرعي العام والنظام العام والآداب في ا
• *	تطبيقات النظام الشرعي العام
•٣	أولاً: في قانون الأسرة (الأحوال الشخصية)
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ثانياً: في المعاملات تحريم طرق الكسب غير المشروعة.

فهرس الموضوعات

ثالثاً: في علاقة الفرد بالدولة ووظائفها العامة
مفهوم التفسير في القانون الوضعي
١ ـ التفسير التشريعي
٢ ـ التفسير الفقهي
٣-التفسير القضائي٢١٢
الفصل الثالث: الدلالات
دلالة اللفظ على معناه وضعاً وأنواعها
أولاً: الدلالة المطابقية
ثانياً: الدلالة التضمنية
ثالثاً: الدلالة الالترامية
الفرق بين الدلالة الالتزامية عند الأصوليين وعلماء المنطق
منشأ الخلاف بين الفريقين في الدلالة الالتزامية:
المبحث الأول: عبارة النص٢١
تعريفها:۲۲
المبحث الثاني: إشارة النص
أمثلة تطبيقية على إشارة النص٣٦
رأي الشافعية في مسألة استيلاء الكفار على أموال المسلمين وديارهم بالقوة٢٩
منشأ الخلاف بين وجهتي نظر الحنفية والشافعية في هذه المسألة أصوليًا ٣٠
دلالة الإشارة قسمان: واضحة وخفية
حكم كلِّ من العبارة والإشارة
المبحث الثالث: دلالة النص
تحليل دلالة النص أصوليًّا
تعريفنا لدلالة النص أصوليًّا
الفرق بين دلالة النص والقياس الأصولي ع
الإمام الشافعي يطلق على دلالة النص القياس الجلي
دلالة النص ـ من حيث علة حكمه ـ قطعية وظنية :
حجية دلالة النص
إنكار ابن حزم لحجية دلالة النص:
منشأ الخلاف بين ابن حزم وجمهور الأصوليين في حجية دلالة النص:
أدات المناسبة الكاريا ومعالات الأعالية المناسبة الكاريا ومعالات المناسبة الكاريا ومعالدة المناسبة المن

لمبحث الرابع: دلالة الاقتضاء
تحليل دلالة الاقتضاء
عناصر دلالة الاقتضاء
تعريف دلالة الاقتضاء أصوليًا
الأول: ما توقف عليه صدق الكلام
رأي الإمام الآمدي في (مقتضى) أسلوب لا النافية للجنس:
النوع الثاني (من المقتضى) ما توقف عليه صحة الكلام عقلاً
النوع الثالث: ما توقف عليه صحة الكلام شرعاً
الأمثلة التطبيقية على هذا النوع٢٨١
مثال آخر في العقود والتصرفات القولية في المعاملات
رأينا في ألفاظ الطلاق وصيغ العقود وصلتها بالمقتضى
الفرق بين المحذوف والمقتضى
عموم المقتضى
عموم التقدير وعموم التقادير:
حكم دلالة الاقتضاء
المبحث الخامس: فهوم المخالفة ٣٠١.
مقدمة
أولاً ـ تحليل مفهوم المخالفة أصوليًا:٣٠٦
ثانياً: عناصر مفهوم المخالفة:٣١٢
ثالثاً: تعريف مفهوم المخالفة:
رابعاً: شروط العمل بمفهوم المخالفة:
الأمثلة التطبيقية وتحليلها
الفرق بين القيد والعلة
خامساً _ حجية مفهوم المخالفة
تحرير محل النزاع في حجية مفهوم المخالفة
منشأ الخلاف
الثمرة التشريعية التي تترتب على هذا الخلاف
٢- أدلة النافين:
رأينا في حجية مفهوم المخالفة:
سادساً _ أساليب مفهوم المخالفة:

سابعاً ـ مجال الاجتهاد بالرأي في مفهوم المخالفة:
ثامناً _ منهج غير الحنفية في تقسيم الدلالات:
تاسعاً ـ أحكام الدلالات:
عاشراً: مراتب الدلالات:
مثال تعارض الإشارة مع دلالة النص
دلا لات النصوص على الأحكام القانونية أو طرق تفسير النص القانوني السليم٣٦٧
الفصل الرابع: الألفاظ
المبحث الأول: العام
مقدمة
تعريف العام
تحليل التعريف
صيغ العموم
١ ـ المفرد المحلى باللام أو بالإضافة
وكذلك المفرد المعرَّف بالإضافة
٢ ـ الجمع المعرف باللام الاستغراقية ، أو بالإضافة
٣٨٨
٥ _ أسماء الشرط:٥
٢ _ أسماء الاستفهام:
٧- أسماء الموصول:٧
أحكام خاصة تتعلق بـ«من» و«ما»
٨ ـ النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط:٨ ـ النكرة في سياق النفي أو النهو
النكرة في سياق الشرط
١ - إذا كانت النكرة موصوفة بصفة عامة:
٢ ــ أو كان المقام قرينة على العموم:٣٩٤
أتواع العام
الوجه الأول: صيغ عامة، وأريد منها العموم قطعاً:
الوجه الثاني: صيغ وردت عامة، وأريد منها الخصوص:٣٩٦
الوجه الثالث: صيغ عامة اقترن بها الدليل المخصص، كنص قرآني مخصص، أو سنة مخصصة،
أو مصلحة مرملة، أو غير ذلك:

٤٢٥ المناهج الأصولية

الوجه الرابع: صيغة وردت عامة، ويراد منها العموم، ولكن يدخلها الخصوص، وهو مقصود
أيضًا
الفرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني: ٢٠٤٠
الوجه الخامس العام المطلق أو العام الذي يحتمل التخصيص في ذاته:
دلالة العام المطلق بين القطعية والظنية
١ ـ دلالة العام المطلق قطعية عند معظم الحنفية
٢ ـ دلالة العام ظنية عند جمهور الأصوليين
١ _ أَدلة الحنفية :
أدلة جمهور الأصوليين
رأينا في قوة دلالة العام في التشريع الإسلامي:
ثمرة الخلاف التشريعية
أولاً: عند وجود الدليل المخصِّص بالفعل:
ثانياً: عند تعارض العام والخاص:
أولاً ـ تخصيص عام القرآن الكريم بخبر الآحاد أو القياس: ١٦٠
٢ ـ الحنفية يتمسكون بالعام في مقابل الحديث الآحادي الخاص، أو القياس٧٠٠٠
أ ـ أدلة الحنفية في تأييد منهجهم
ب أدلة الجمهور في تأييد منهجهم:
ثانياً: تعارض الخاص مع العام ثانياً: تعارض الخاص مع العام.
مفهوم التخصيص عند علماء الأصول
١ ـ مفهوم التخصيص عند الجمهور:١
٢ ـ مفهوم التخصيص عند الحنفية٢
الفلسفة الأصولية لشروط التخصيص عند الحنفية:
أساس التخصيص عند الفريقين أساس التخصيص عند الفريقين
الفرق بين القصر والتخصيص والنسخ أصوليًا:
الفرق بين التخصيص والنسخ الجزئي مفهوماً وشروطاً
أولاً _ التخصيص بيان للإرادة الأولى من العام:
الفرق بينهما من حيث الأثر:الفرق بينهما من حيث الأثر
الفرق بين التخصيص والتقييد عند الحنفية:
أدلة التخصيص أو مخصصات العام
أ ـ المخصصات المستقلة

فهرس الموضوعات

ب - المخصصات غير المستقلة
أُولاً: العقل
ثانياً: العرف: (كدليل للتخصيص)
المخصُّص في الواقع مستند العرف لا العرف ذاته
الحقيقة العرفية الشرعية مقدمة على الدلالة اللغوية:
العرف المخصص للعام نوعان: قولي وعملي:
النوع الأول: العرف القولي:
تعريفه : أن تجري عادة قوم على استعمال لفظ أو جملة استعما لاَّ شائعاً مطرداً أو غالباً في معنى
معين جديد ليس هو تمام المعنى اللغوي الأصلي لأيِّ منهما
النوع الثاني ـ العرف العملي:
تعريف: هو ما جرى عليه العمل، سواء أكان عامًّا أم خاصًّا، على النحو الذي بينا
الأمثلة التوضيحية على التخصيص بالعرف العملي
مسألة «الحيازة»
طبيعة الاجتهاد القياسي ومقتضياته، وصلة ذلك بتخصيص النص العام
تخصيص النص العام بالقياس
مثال تخصيص العام بالقياس
رابعاً: التخصيص بالمصلحة المرسلة أو قاعدة الاستثناء في التشريع: ٢٦٧.
المصلحة بما هي مبنى للحكم لا تقوم على التعليل العقلي المحض ٤٦٨.
المصلحة الضرورية قانون إلهي أعلى يقضي على أحكام الشريعة كلها عند اقتضاء التطبيق ٤٧٠
الاستثناء بالمصلحة الحاجية المرسلة في التشريع الإسلامي إنما يكون من النصوص والأدلة
العامة الظنية لا القطعية
التشريع بمقتضى قاعدة الاستثناء في عهد الرسالة:
شواهد الاستثناء على قاعدة الذرائع:
١- النهي عن تلقي السلع:١
٢ ـ النهي عن بيع الحاضر للبادي قال ﷺ: "لا يَبعُ حاضرٌ لبادٍ"٧٠
اجتهادات الصحابة والتابعين ومن بعدهم على قاعدة الاستثناء:
١ ـ الاستثناء على قاعدة الذرائع:٧٩٠
٢ _ الاستثناء على قاعدة الاستحسان:٢
خامساً: الإجماع:
الفلسفة الأصولية الواقعية التي يقوم عليها تخصيص العام بالإجماع

هل الإجماع في ذاته هو المخصِّص أو مستنده؟
لا تشترط مقارنة الإجماع ـ كدليل للتخصيص ـ للنص العام:
الأمثلة التطبيقية والشواهد على تخصيص العام؛ أو القاعدة العامة بالإجماع في فلسفته الأصولية
الواقعية:
ورود العام على سبب خاصخاص
المبحث الثاني: الخاصالمبحث الثاني: الخاص المبحث الثاني: المخاص المبحث الثاني: المخاص المبحث المبحث الثاني: المبحث ا
أولاً ـ تعريف الخاص
ثانياً ـ حكم الخاص
تطبيقات على قاعدة قطعية دلالة الخاص:
المبحث الثالث: المطلق والمقيد
أولاً: تعريف المطلق أصوليًّا٨٠٠
المطلق: هو اللفظ الدال على فرد شائع في جنسه مجرداً عن القيود اللفظية التي تقلل من شيوعه . ٥٠٨
١-الشيوع:٩٠٠
٧ عدم الشمول:٠٠٠
٣_عدم التخصيص:
ثانياً: حكم المطلق
فالأصل إجراء المطلق على إطلاقه
المطلق الذي دلَّ الدليل على تقييده
ثالثاً: تعريف المقيد اصطلاحاً
رابعاً : حكم المقيد
خامساً : حمل المطلق على القيد
أولهما: أن حمل المطلق على المقيد هو الأصل
ثانيهما: أن الأصل عدم حمل المطلق على المقيد
سادساً: مواطن الاتفاق والاختلاف في خالات حمل المطلق على المقيد
الإطلاق والتقييد في نفس الحكم:١٧٠
١ ـ مواطن الاتفاق
أ ـ الصورة الأولى: أن يتحد الحكم والسبب الذي شرع الحكم من أجله:
لماذا يجب حمل المطلق على المقيد لا العكس؟
الأول: أن المطلق ساكت عن القيد، وأما المقيد فناطق بالقيد، ومبين له
الثاني: أن المطلق جزء من المقيد. والعمل بالكل عمل بالجزء. فكان العمل بالمقيد عملاً بالمطلق ١٩
ب ـ الصورة الثانية: أن يختلف الحكم والسبب في النصين:

ج ـ الصورة الثالثة: أن يختلف الحكم ويتحد السبب:٠٠٠٠
٢ ـ موطن الخلاف:
د_الصورة الرابعة: أن يتحد الحكم في النصين، ويختلف السبب الذي شرع الحكم من أجله: ﴿ ٣١.
سابعاً ـ منشأ الخلاف في هذه الصورة الرابعة:
ثامناً: هل حمل المطلق على المقيد بيان أو نسخ؟
اً ـ رأي الشافعية:
ب-رأي الحنفية
تاسعاً: ما يصلح دليلاً لتخصيص العام عند كل من الفريقين، يصلح دليلاً لتقييد المطلق ٢٨٠٠
مثال تقييد المطلق بدليل غير صالح عند الحنفية:
لمبحث الرابع: الأمر والنهي
أ ـ الأمر
ب-النهي
الأمر والنهيالأمر والنهي
_ مقدمة:
أساليب طلب الفعل على سبيل الحتم والإلزام في القرآن الكريم: ٣٤٠
أولاً _ الأمر
تعريف الأمر أصوليًا:
صيغة الأمر:
أولاً: باعتبار الاستعمال
ثانياً: باعتبار الوضع اللغوي٣٠٠
صيغة الأمر باعتبار الاستعمال اللغوي٥٣٦
ثمرة هذا الخلاف
هل الأمر بالفعل يقتضي تكرار المأمور به؟
هل صيغة الأمر المطلق تقتضي الفور أو التراخي؟
تعريف النهى أصوليًّا:
وجوه استعمال صيغة النهي:
الأول: أن صيغة النهي المجردة عن القرائن، حقيقة في التحريم 85
الثاني: أنها حقيقة في الكراهة، تدل عليها دون قرينة، ولا تدل على التحريم إلا بقرينة٤٥
الثالث: أنها مشتركة بينهما، فيتوقف حتى يترجح المراد بقرينة
هل النهي يقتضي الفور والتكرار؟٧٤٥

٨٦٥ المناهج الأصولية

٥٤٨	أثر النهي في العبادات والمعاملات
لات:لات	آراء الأصوليين والفقهاء في أثر النهي بأنواعه الثلاثة، على العبادات والمعام
٥٥٤	مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي في بعض حلول نظرية الفساد:
00V	فهرس المهضوعات



